المحاضرة الاولى:

الفصل الاول

قضايا وموضوعات الاقتصاد الكلي

1. علم الاقتصاد والاقتصاد الكلي

سبق وان تم تعريف علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية ودور كل من الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي في تناول الظواهر الاقتصادية وتحليل السلوك الاقتصادي للفرد والمجتمع. غير أننا هنا نؤكد طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد والاقتصاد الكلي، فعلم الاقتصاد هو علم اجتماعي يهتم بدراسة السلوك والنشاط الاقتصادي للإنسان على مستوى الفرد وعلى المستوى الكلي (المجتمع).

وبعبارة أخرى، فإن علم الاقتصاد يتكون من فرعين رئيسيين هما:

أ. الاقتصاد الجزئي: Microeconomic

يهتم هذا الفرع من علم الاقتصاد بدراسة السلوك الاقتصادي للفرد سواء كان مستهلكا أو منتجا. وتمثل النظرية الاقتصادية الجزئية الإطار العام للتحليل الاقتصادي على المستوى الجزئي، حيث تتناول هذه النظرية سلوك المستهلك وسلوك المنتج ودوافع واتجاهات السلوك الاقتصادي للأفراد، وتركز النظرية على مفاهيم المنفعة التقليدية والحديثة في تناول هذا السلوك، إضافة إلى تناول نظريات تحديد أسعار السلع والخدمات وأسعار عوائد عناصر الإنتاج وتكاليف الإنتاج في مختلف هياكل وتنظيمات سوق السلع وسوق عناصر الإنتاج.

ب. الاقتصاد الكلي: Macroeconomic

يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة وتحليل النشاط الاقتصادي الكلي للمجتمع، وتمثل النظرية الاقتصادية الكلية، الإطار العام لتحليل الاقتصاد الكلى، حيث يتم هذا التحليل من خلال تناول نظريات الطلب الكلي ونظريات العرض الكلي بهدف تحديد عناصر ومحددات توازن الدخل، إضافة إلى تحليل ومعالجة قضايا التضخم والبطالة والركود والانتعاش الاقتصادي. كذلك، فإن الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي والرؤى والمدارس المختلفة التي تناقش حجم ومستوى هذا التدخل. ولمزيد من التوضيح نستعرض جوانب رئيسية من اهتمامات الاقتصاد الكلي:

تتردد على مسامعنا كثيرا مصطلحات اقتصادية كلية مثل الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي أو الناتج القومي وكذلك الادخار القومي والاستثمار القومي وهكذا، فما هو المقصود وما هو مضمون تلك المصطلحات والعناوين الاقتصادية.

وكثيرا ما نسمع أو نقرأ في وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة عن قضايا ومشكلات اقتصادية تواجهها بعض المجتمعات والبلدان. فأحيانا نقرأ عن مجتمع ما يواجه مشكلة البطالة وعدم توفر فرص العمل ونسمع عن مجتمع آخر يعاني من مشاكل ضعف معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نصيب الفرد من الدخل. ونسمع عن مشاكل تدهور قيمة العملات الوطنية وتقلبات سعر الصرف وتدهور موازين المدفوعات وموازين التجارة الخارجية لهذا البلد أو تلك البلدان. نسمع ونقرأ عن مشاكل الركود والانكماش الاقتصادي أو عن قضايا الانتعاش الاقتصادي والازدهار الاقتصادي. نسمع كثيرا عن برامج الإصلاح الاقتصادي وبرامج الخصخصة وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

تلكم أمثلة رئيسية لجوانب كثيرة من قضايا الاقتصاد الكلي التي تواجهها المجتمعات والدول على اختلاف حجمها ومستوى اقتصادها. حيث يتناول الاقتصاد الكلى تلك القضايا بالدراسة والتحليل بهدف تحديد وتفسير العوامل والأسباب أو المحددات التي تؤثر في مسار تلك الظواهر والمتغيرات الاقتصادية الكلية التي أشرنا إليها آنفا. ولكن، ماهي بالتفصيل اهتمامات وأولويات الاقتصاد الكلي ؟ هذا ما سنناقشه لاحقا.

2. النشاط الانتاجي للمجتمع

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أو الناتج القومي الإجمالي (GNP) أو الدخل القومي (NI) مقاييس ومؤشرات أساسية لتقييم وقياس النشاط الإنتاجي للمجتمع خلال فترة زمنية معينة (سنة عادة). ويركز الاقتصاد الكلي في تناوله لهذه المقاييس والمؤشرات على جملة من القضايا الرئيسية أبرزها ما يلي:

- محددات الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، وهنا تبرز أهمية التفريق بين الناتج الكامن والناتج الفعلي.

  الناتج الكامن: هو الناتج الذي يمكن إنجازه عند التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج في المجتمع.

  بينما الناتج الفعلي: هو ذلك المستوى من الناتج الذي يمكن تحقيقه عند مستوى تشغيل غير كامل لعناصر الإنتاج.
- مدى فاعلية السياسات المالية والنقدية في تحفيز الطلب الكلي وبالتالي تحفيز الناتج الفعلي للوصول إلى مستوى الناتج الكامن.
- مدى قدرة المجتمع على ضمان تحقيق نمو للناتج يكون قابلا للاستدامة، وما هي محددات تحقيق نمو اقتصادي مطرد؟

- وبمعنى آخر، ما الذي يحدد الدخل القومي والناتج القومي ؟ وكيف يمكن تفسير تذبذب معدلات النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى ؟ لماذا يكون الناتج المحلي مثلا مرتفعا في فترة ثم منخفضة في فترة أخرى ؟ وكيف يفسر هذا الصعود والهبوط في الدورة الاقتصادية ؟
- ما هي نتائج تذبذب النمو الاقتصادي على متوسط نصيب الفرد من الدخل؟ وبالتالي ما هي انعكاسات ذلك على حالة الفقر في المجتمع ؟ وكيف يتم الخروج من هذه المشكلات ؟
- ما هي محددات الاستهلاك القومي والادخار القومي والاستثمار ؟ وكيف يتم التأثير في هذه المستويات من الإنفاق الكلي من أجل تحقيق نمو للناتج المحلي الإجمالي يكون مرغوبا وكافيا لزيادة مستوى الرفاه للمجتمع ؟
- ما تأثير تقلبات المستوى العام للأسعار في الناتج الحقيقي والناتج المحلي النقدي للمجتمع؟

3. قضايا الاستقرار الاقتصادي

تعد قضايا الاستقرار الاقتصادي أبرز اهتمامات الاقتصاد الكلي. تشمل عناصر الاستقرار الاقتصادي المتغيرات الاقتصادية الكلية الآتية:

- معدل التضخم
- سعر صرف العملة الوطنية.
- أسعار وعوائد رأس المال
- عرض النقود والطلب على النقود.
- عجز الموازنة العامة للدولة.
- عجز ميزان المدفوعات أو العجز في الميزان التجاري

أ- يعرف معدل التضخم بأنه الارتفاع المستمر في الأسعار خلال فترة زمنية معينة، ويعتبر هذا المؤشر مقياسا أساسيا لمدى استقرار أسعار السلع والخدمات، ولذلك يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة وتفسير العوامل المؤثرة في تقلبات معدل التضخم صعودا وهبوطا.

ب- هناك نظريات وأسباب تفسر تقلبات معدل التضخم يتناولها الاقتصاد الكلي بالدراسة والتحليل ومن أبرزها:

- النظرية النقدية التي ترى أن معدل التضخم يعتبر ظاهرة نقدية أي أن النقود الزائدة في المجتمع التي تطارد السلع القليلة تسبب تصاعد معدل التضخم.

المحاضرة الثانية:

- وهنالك نظرية الطلب في تفسير التضخم، حيث ينشا التضخم بسبب زيادة الطلب الكلي للمجتمع على السلع والخدمات على العرض الكلي من هذه السلع.
- وهناك نظريات التضخم، المدفوع بارتفاع تكاليف الإنتاج.
- وهناك النظريات الهيكلية التي تفسر التضخم بوجود اختلالات هيكلية في اقتصاد مجتمع ما.
- إضافة إلى أسباب أخرى يختص بها كل مجتمع على حدة ولها تأثير في تقلبات معدل التضخم.

ت- وفيما يتعلق باستقرار سعر الصرف، يهتم الاقتصاد الكلي كذلك بالعوامل والمحددات المؤثرة في تقلبات سعر الصرف، وما إذا كانت عوامل نقدية بسبب اختلال العرض النقدي عن الطلب أو بسبب تقلبات حقيقية ترجع إلى وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات لأي بلد. أن سعر الصرف هو السعر الذي يربط بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية وبالتالي فإن سعر الصرف يعرف بأنه عدد وحدات النقد الأجنبي اللازم مبادلته بوحدة نقدية وطنية واحدة. فمثلا سعر صرف الدينار العراقي هو عدد وحدات الدولار المطلوبة لمبادلتها بدينار عراقي وهكذا.

ث- وبصورة عامة، فإن الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة وتحليل مدى كفاءة وفاعلية السياسات المالية والنقدية للحكومة في تحقيق وضمان الاستقرار الاقتصادي، وعلى وجه الخصوص استقرار المتغيرات النقدية (معدل التضخم وسعر الصرف وأسعار الفائدة وعوائد رأس المال).

ج- إن ما يقصد بالسياسات المالية هي جملة الإجراءات التي تتخذها الحكومة للتأثير في الاستقرار الاقتصادي ومن أبرزها:

1. الإنفاق الحكومي.
2. سياسات الضرائب وهيكل النظام الضريبي.

ح- أما ما يقصد بالسياسات النقدية فهي مجموعة الإجراءات المتعلقة بالتحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة ونسب الاحتياطي القانوني والسقوف الائتمانية وغيرها من السياسات النقدية التي يكون البنك المركزي مسئولا عن إدارتها.

4. البطالة

تعتبر البطالة من أخطر المشاكل والتحديات التي يواجهها أي مجتمع وبالتالي فإنها من أبرز اهتمامات وقضايا الاقتصاد الكلي. وبصورة عامة فإن الفرد العاطل هو الذي يسعى للعمل ولكنه لا يجد عملا رغم البحث الذي يقوم به.

تعرف البطالة بانها نسبة العاطلين عن العمل إلى حجم القوى العاملة في المجتمع او :

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{حجم القوى العاملة}}$$

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{عدد الافراد العاملين + عدد الافراد العاطلين عن العمل}}$$

وهناك تقسيمات مختلفة للبطالة:

- فهناك البطالة الاختيارية، وهم الأفراد الذين اختاروا عدم العمل بإرادتهم الحرة .
- وهناك البطالة الاحتكاكية وهم الأفراد الذين يمرون بمرحلة انتقالية بين وظائف وأعمال مختلفة ويظلون بدون عمل مؤقتا حتي يتم استقرارهم.
- وهناك البطالة الهيكلية وهم الأفراد الذي تتوفر لهم مهارات وخبرات معينة ولا يستطيعون الحصول على أعمال مناسبة نظرا لعدم توفر مهارات العمل المطلوبة. كما أنه يشمل الأفراد الذين يكونون في مواقع عمل خاطئة.

إن دلالات وجود مشكلة البطالة في أي مجتمع يتضح من خلال إن ارتفاع نسبة البطالة تعني أن هدف التوظيف الكامل لقوة العمل لم يتحقق. وهذا يعكس عددا من المشاكل من أبرزها:

1. أن المجتمع لم ينجح في الوصـــول إلى تحقيق أدنى معدل البطالة، وهو المعدل المعروف بمعدل البطالة الطبيعي أو المقبول، وهو المعدل الذي يمكن أن يقبل به المجتمع باعتباره المعدل الأمن الذي يقترن بعدم تصاعد معدل التضخم.
2. وجود معدل بطالة مرتفع يعكس ضـــعف القدرات الإنتاجية للمجتمع. وبمعنى آخر، هنالك علاقة عكسية بين معدل البطالة وبين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أي الناتج بالأسعار الثابتة). وهي العلاقة التي قام بدراستها الاقتصادي آرثر أوكن وسميت بقانون أوكن.
3. أي عندما يرتفع معدل البطالة، فإن هذا يعني أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ضـــعيف أو أنه ينمو بمعدلات أقل مما هو مرغوب وكافي لفتح فرص عمل لكل القوى العاملة.

ومن ناحية أخرى، فإن وجود معدل بطالة مرتفع قد يعني وجود معدل تضـــخم منخفض، هذه العلاقة العكسية بين معدل البطالة وبين معدل التضخم تعتبر علاقة مشهورة في الاقتصاد

الكلي عرفت بمنحنى (فيلبس) نسبة للاقتصادي فيلبس الذي قام بدراسة هذه العلاقة وكشف عن وجود علاقة مقايضة بين معدل البطالة وبين معدل التضخم.

فإذا أراد المجتمع تخفيض معدل البطالة، فإن هذا يكون على حساب ارتفاع معدل التضخم والعكس صحيح. لأن تخفيض معدل البطالة يتطلب زيادة الطلب الكلي الذي قد يسبب ارتفاع الأسعار وبالتالي ارتفاع معدل التضخم.

غير أن الأحداث الاقتصادية التي تواجهها الكثير من بلدان العالم قد أظهرت وجود علاقة موجبة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وهي الظاهرة المعروفة بالركود التضخمي حيث يواجه الاقتصاد مشكلة وجود معدل بطالة مرتفع ومعدل تضخم مرتفع.

وتؤدي السياسات المالية والنقدية وسياسات تحفيز العرض الكلي دوراً في التحكم في معدل البطالة وتحقيق الاستقرار لمعدل التضخم. غير أن إنجاز هذا الأمر ليس سهلا وهناك الكثير من الجدل حول فاعلية تلك السياسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

5. الطلب الكلي والعرض الكلي (AS / AD)

يمثل الطلب الكلي للمجتمع جانب الإنفاق الكلي على السلع والخدمات وهو يتكون من الإنفاق الخاص (إنفاق القطاع العائلي) والإنفاق العام (إنفاق الحكومة)، وكذلك صافي الإنفاق الخارجي (الصادرات مطروحا منه الواردات).

بينما يمثل العرض الكلي جانب النشاط الإنتاجي للمجتمع أي كمية السلع والخدمات المنتجة والمعروضة خلال فترة زمنية معينة.

يعتبر نموذج الطلب الكلي / العرض الكلي أحد النماذج الأساسية والعامة في دراسة الاقتصاد الكلي للنشاط والسلوك الاقتصادي الكلي للمجتمع. أي أنه يعتبر أداة تحليلية أساسية في دراسة الناتج المحلي والمستوى العام للأسعار والنمو الاقتصادي وتأثير السياسات الحكومية.

إن الطلب الكلي يعكس علاقة عكسية بين جانب الإنفاق على السلع وبين المستوى العام للأسعار. بينما جانب العرض الكلي يعكس علاقة طردية بين العرض الكلي والمستوى العام للأسعار.

ويؤدي التساوي بين الطلاب الكلي والعرض الكلي إلى تحديد مستوى معين من الناتج الفعلي عند مستوى معين من المستوى العام للأسعار. أي أن الطلب الكلي والعرض الكلي يحددان المستوى التوازني للدخل عند مستوى معين للأسعار.

المحاضرة الثالثة:

تنصب اهتمامات الاقتصاد الكلي في دراسته للطلب الكلي والعرض الكلي في التركيز على تحديد العوامل التي تؤثر في كل من الطلب والعرض الكلي وأثر ذلك في معدل الأسعار (التضخم) والناتج المحلي ومعدل البطالة وبالتالي على مستوى توازن الاقتصاد الكلي. (انظر شكل 1)

شكل يبين : المستوى التوازني للدخل عند مستوى معين للأسعار

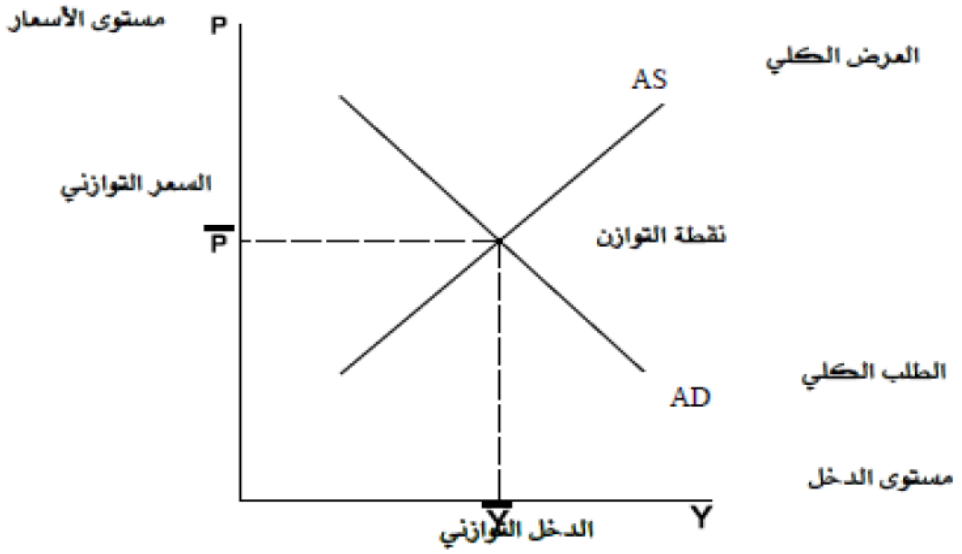

وبصورة عامة، فإن محددات التغير في منحنى الطلب الكلي ترجع إلى دور السياسات المالية والنقدية. أما محددات التغير في العرض الكلي فترجع إلى السياسات المالية وسياسات النمو وسياسات سوق العمل. الجدير بالذكر أن منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي يختلف عن منحنى الطلب والعرض المعروفة في الاقتصاد الجزئي من حيث المضمون والجوهر وان تشابها من حيث الشكل.

6. دور الحكومة في الاقتصاد الكلي

تبدو أهمية الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي الكلي من أهمية الأهداف الأساسية التي تتوخاها السياسات الاقتصادية الكلية مثل:

- تحقيق نمو اقتصادي مرتفع وقابل للاستدامة.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- ضمان التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية.
- ضمان التوزيع المنصف والعادل للدخل.

تقوم الحكومة بدورها في تحقيق الأهداف السابقة من خلال أدوات السياسات المالية والنقدية والسياسات الداخلية التي تستهدف التحكم والتأثير في كل من الطلب الكلي والعرض الكلي وفي الاتجاه الذي يحقق التوازن والاستقرار الاقتصادي عند مستويات مرتفعة من الدخل والنمو. ويطلق على السياسات الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة بسياسات الاستقرار الاقتصادي.

فالموازنة العامة للدولة على سبيل المثال، تعكس دور السياسات المالية والنقدية والدخلية التي تقوم بها الحكومة، حيث تتضمن الموازنة العامة للدولة الإنفاق العام للدولة (إنفاق استهلاكي + إنفاق استثماري). بينما تمول الحكومة نفقاتها من خلال الإيرادات العامة (الدخل الحكومي) الذي يأتي من مصادر مختلفة أهمها الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة وايرادات النفط التي تشكل نسبا عاليا لدى بعض البلدان من إجمالي الإيرادات العامة، إضافة إلى مصادر أخرى.

وعندما تكون الموازنة العامة للدولة في حالة عجز (اي أن الإنفاق العام للحكومة أكبر من الإيرادات) فإن هذا يعني وجود إنفاق زائد وأن اتجاه السياسات المالية (الإنفاق العام) اتجاه توسعي باتجاه زيادة الطلب الكلي الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الدخل القومي (الناتج القومي).

أما إذا كان هناك فائض في الموازنة العامة للدولة، فإن هذا يعني أن إنفاق الحكومة أقل من دخلها، وهذا يشير إلى أن اتجاه السياسات المالية للحكومة هو اتجاه انكماشي، أي أن الحكومة تستهدف تخفيض الطلب الكلي والتحكم بالتالي في المستوى العام للأسعار.

إن حدود وحجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي للمجتمع لم يكن دائما محل اتفاق بين الاقتصاديين على مختلف توجهاتهم الفكرية. ففي إطار النظام الاقتصادي الرأسمالي، ظهرت مدارس اقتصادية لها رؤى متباينة ومختلفة حول طبيعة وحجم دور الدولة في النشاط الاقتصادي .. ومن أبرز هذه المدارس ما يلي:

أ. المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية:

ظلت هذه المدرسة مسيطرة على الفكر الاقتصادي في الغرب حتى الثلاثينيات من القرن العشرين، حيث اعتقد الاقتصاديون الكلاسيك بحيادية دور الدولة ونادوا بعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي لأنه مضر بالنشاط الاقتصادي للأفراد. وكان الكلاسيك يعتقدون بقدرة قوى السوق التلقائية (قوى الطلب والعرض) وفي تصحيح أي اختلال أو عدم توازن في الاقتصاد.

وانصـــب اهتمام الكلاســـيك على دور العرض الكلي وفقا لقانون ســـاي (العرض يخلق الطلب المســاوي له) وبالتالي فإن هناك قوى تلقائية تقود الاقتصــاد دوما نحو التوازن. وأن أي تدخل حكومي لن يؤدي إلا إلى تعطيل دور آلية السوق في تصحيح الاختلالات الاقتصادية.

ب. المدرسة الكينزية:

يعتبر الاقتصادي البريطاني اللورد كينز رائد الاقتصاد الكلي في بداية القرن العشرين. وقد كانت إسـهاماته لها الدور الأكبر في وضـع الاقتصـاد الكلي في مكانته الصـحيحة. وكانت لأراءه المتميزة حول أهمية تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الاقتصادية صدى واسعا في الولايات المتحدة وأوربا، وخاصـة أن آراء الكلاسـيك قد فشـلت في معالجة أزمة الكسـاد الكبير التي عانت منها الاقتصـادات الأوربية والأمريكية خلال الفترة (1929–1934)، فلم تزد قوى السـوق وآلية السوق إلى إعادة الاقتصاد إلى وضعه الصحيح.

وهنا ظهر كينز بأفكاره الجريئة حول دور الدولة في تنشيط وتحفيز الطلب الكلي باعتباره الوسيلة الفاعلة في تنشيط الاستثمار والإنتاج وتجاوز الركود والانكماش الاقتصادي. أي أن الاقتصاد الكنزي لفت النظر إلى أهمية الطلب الكلي ودوره في تحريك عجلة الاقتصـاد الكلي نحو مزيد من الاسـتقرار والانتعاش. ومن المعروف أن تنشـــيط وتحفيز الطلب الكلي لا يتم إلا في ظل تدخل فاعل ونشـــط للدولة في النشاط الاقتصادي.

ت. المدرسة الكلاسيكية الحديثة:

ظل الفكر الاقتصـــادي للمدرســـة الكينزية هو المســـيطر على الفكر الاقتصـــادي حتى بداية السـبعينيات من القرن الماضـي عندما وقعت كثير من الاقتصـاديات في أوروبا وأمريكا تحت مشـكلة الركود التضـخمي، أي وجود ركود اقتصـادي متزامن مع معدلات مرتفعة للتضـخم. وظهرت بالتالي رؤى جديدة تدعو إلى ترشيد دور الدولة وإعادة الاعتبار لدور السوق ومن أبرز هذه الروي:

- رؤية المدرسة النقدية التي قادها الاقتصادي الأمريكي فريدمان.
- رؤية مدرسة التوقعات الرشيدة التي قادها الاقتصادي لوكاس وزملاؤه (مدرسة شيكاغو).

ث. المدرسة الكينزية الجديدة:

بالمقابل ظهرت آراء لاقتصاديين يعتبرون امتدادا للمدرسة الكينزية ويقدمون اجتهادات جديدة لدور الدولة ودور السوق ومن أبرز هذه الروي:

- رؤية الكنيزين الجدد
- رؤية ما بعد الكنيزين الجدد

ج. مدرسة اقتصاديات العرض:

في الثمانينيات تبلورت مدرسة اقتصادية جديدة اهتمت بجانب العرض الكلي من الاقتصاد ودعت إلى تحفيز الاستثمارات الخاصة من خلال تخفيض الضرائب ونحوها، ولكن فاعلية السياسات التي اقترحتها هذه المدرسة لم تحقق نجاحا كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء ولاية الرئيس الأمريكي السابق ريكن.

المحاضرة الرابعة:

الحسابات القومية

يعتبر الناتج القومي أو الدخل القومي وكذلك الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الأساسية لقياس النشاط الاقتصادي للمجتمع خلال فترة زمنية معينة. فالناتج (الدخل) المحلي الإجمالي يقيس القدرات الإنتاجية المحلية للمجتمع، بينما الناتج (الدخل) القومي يقيس القدرات الإنتاجية الوطنية المقيمة في الداخل والمقيمة في الخارج. إن كلا من الناتج القومي أو الدخل القومي يشكلان وجهين لعملة واحدة، فهما مقياسان للنشاط الاقتصادي. فإذا كان الناتج (الدخل) يزيد من سنة إلى أخرى، فإن هذا يعني أن القدرات الإنتاجية للبلد تزيد وأن النمو الاقتصادي بالتالي في تقدم مطرد. وينعكس هذا على انخفاض معدل بطالة الموارد الاقتصادية. والعكس يحدث عندما يكون الناتج (الدخل) ثابتة أو متناقصا حيث يعني هذا تزايد معدل البطالة ودخول الاقتصاد الكلى في حلقات الركود والانكماش الاقتصادي وتزايد حالة الفقر وتدهور مستوى الرفاهية للبلد ما.

1. المفاهيم الأساسية للناتج (الدخل):

إن إنتاج المجتمع للسلع والخدمات خلال سنة واحدة يمكن النظر إليه (أي قياسه) من خلال ثلاث زوايا:

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP): هو إجمالي قيمة السلع والخدمات النهائية التي يقوم المجتمع بإنتاجها خلال سنة معينة.
- الدخل المحلي الإجمالي (GDI): هو إجمالي دخول عناصر الإنتاج التي شاركت في إنتاج الناتج المحلي خلال سنة معينة وتشمل دخول عناصر الإنتاج كلا من الأجور والمكافآت + عوائد رأس المال + أرباح المنظمين + ريع الأرض + أية دخول أخرى.
- الإنفاق الكلي (AE) او (Y): الإنفاق الكلي هو طلب المجتمع الكلي (الطلب الكلي) ويتكون من طلب القطاع الخاص على السلع الاستهلاكية والاستثمارية وطلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية وصافي الطلب الخارجي (الصادرات – الواردات) خلال سنة واحدة معينة.

ولكن ما هي العلاقة بين المؤشـــرات الثلاث الســـابقة، وهل تودي إلى نفس النتيجة؟ بمعنى هل قيم الناتج المحلي وقيم الدخل المحلي وقيم الإنفاق الكلي تمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي؟

ولغرض الاجابة على هذا التساؤل نستخدم النموذج المشهور في الاقتصاد الكلي وهو نموذج التدفق الدائري للدخل.

اولا: نموذج التدفق الدائري للدخل

يبين هذا النموذج العلاقات المتشابكة بين قطاعات الاقتصاد الكلي الأربعة وهي:

1- القطاع العائلي: وهو قطاع الأفراد الذي يقوم بدورين رئيسيين:

أ) الإنفاق الاستهلاكي الخاص: أي طلب القطاع الخاص على السلع الاستهلاكية.

ب) دور المشاركة في العملية الإنتاجية.

2- القطاع الإنتاجي وهم رجال الأعمال والمنتجين للسلع والخدمات: والذي يقوم بدورين رئيسيين هما:

أ) القيام بعملية الإنتاج

ب) عرض هذا الإنتاج في السوق وبيعه بأسعار السوق

3- القطاع الحكومي ويمثل الجهاز الإداري للدولة من وزارات وهيئات ومؤسسات عامة ويقوم بدورين رئيسيين هما:

أ) الإنفاق العام على الســـلع الاســـتهلاكية والاســـتثمارية. أي الطلب الحكومي على الســـلع والخدمات.

ب) جباية وتحصيل الإيرادات العامة من مصادر الضرائب المباشرة وغير المباشرة وعوائد النشط وقيمة الأصـــول العامة المباعة وغيرها. حيث تســـتخدم هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق العام للحكومة.

4- القطاع الخارجي يمثل صافي الإنفاق على الطلب الخارجي، حيث يتكون من عنصرين رئيسيين هما:

أ) الصادرات التي تمثل طلب أو إنفاق العالم الخارجي على السلع المنتجة محلية ويتم تصديرها إلى الخارج .

ب) الواردات وتمثل الطلب المحلي أو الإنفاق المحلي على السـلع المنتجة في الخارج التي يتم استيرادها من الخارج

ومن أجل تبسيط فكرة التدفق الدائري للدخل وتوضيح العلاقة بين الناتج المحلي والدخل المحلي والإنفاق الكلي دعنا نفترض الفروض التالية:

1) وجود اقتصاد كلي بسيط مكون من قطاعين فقط، هما القطاع الاستهلاكي العائلي (الأفراد والأسر في المجتمع) والقطاع الإنتاجي (رجال الأعمال والمنتجين عموما). أي لا يوجد قطاع حكومي ولا قطاع خارجي.

2) لا يوجد ادخار خاص، أي أن القطاع العائلي ينفق دخله كله ولا يبقى شيء للادخار.

3) أن القطاع العائلي هو مصدر عناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية، حيث يقدم هذا القطاع العمل ورأس المال والأرض.

4) التأكيد على البديهية التالية: كل دينار ينفقه أي شخص = دينار دخل لشخص آخر = دينار قيمة السلعة أو الخدمة المنتجة.

ثانيا: دورات التدفق في النموذج الدائري للدخل:

هناك أربع دورات تدفق في النموذج البسيط للتدفق الدائري للدخل هي (انظر شكل 2-1)

1) الدورة الأولى تبدأ من القطاع العائلي الذي يقدم خدمات عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال وأرض إلى القطاع الإنتاجي.

2) الدورة الثانية تقع عندما يقوم القطاع الإنتاجي بتوظيف عناصر الإنتاج في إنتاج السلع والخدمات التي يتم عرضها وبيعها في السوق.

3) أما الدورة الثالثة فتحدث عندما يحصل القطاع العائلي على دخول خدمات عناصر الإنتاج نظير المساهمة في عملية الإنتاج. وتتكون هذه الدخول من أجور ومكافآت عنصر العمل + عوائد رأس المال + إيجارات الأرض + دخول أصحاب المهن والحرف الأخرى.

4) يستكمل نموذج التدفق الدائري دورته الرابعة عندما يقوم القطاع العائلي بالإنفاق على شراء السلع والخدمات النهائية.

5) ويلاحظ هنا أن إجمالي قيمة السلع والخدمات النهائية التي تم بيعها في السوق إنما تمثل إجمالي قيمة الناتج المحلي (قيمة الناتج المحلي الإجمالي) وهي نفس القيمة التي قام القطاع الاستهلاكي بإنفاقها على شراء هذه السلع والخدمات. وهي كذلك تساوي الدخل المحلي الذي حصل عليه القطاع الاستهلاكي دخول لعناصر الإنتاج.

6) وباختصار، فإن النموذج البسيط للتدفق الدائري للدخول يظهر بوضوح أن

الدخل المحلي = الإنفاق الكلي = الناتج المحلي الإجمالي.

وهذا يؤكد صحة البديهة التي أكدنا عليها والتي تظهر أن الناتج الكلي يمكن النظر إليه أو قياسه من خلال الثلاث الزوايا أو من خلال المؤشرات الثلاثة الأساسية (الدخل المحلي والإنفاق الكلي والناتج المحلي الإجمالي). وبمعنى آخر، يمكن القول إن كلا من الدخل المحلي والإنفاق الكلي يشكلان وجهين لعملة واحدة هي الناتج المحلي الإجمالي.

شكل (2. 1) النموذج البسيط للتدفق الدائري للدخل (الناتج).

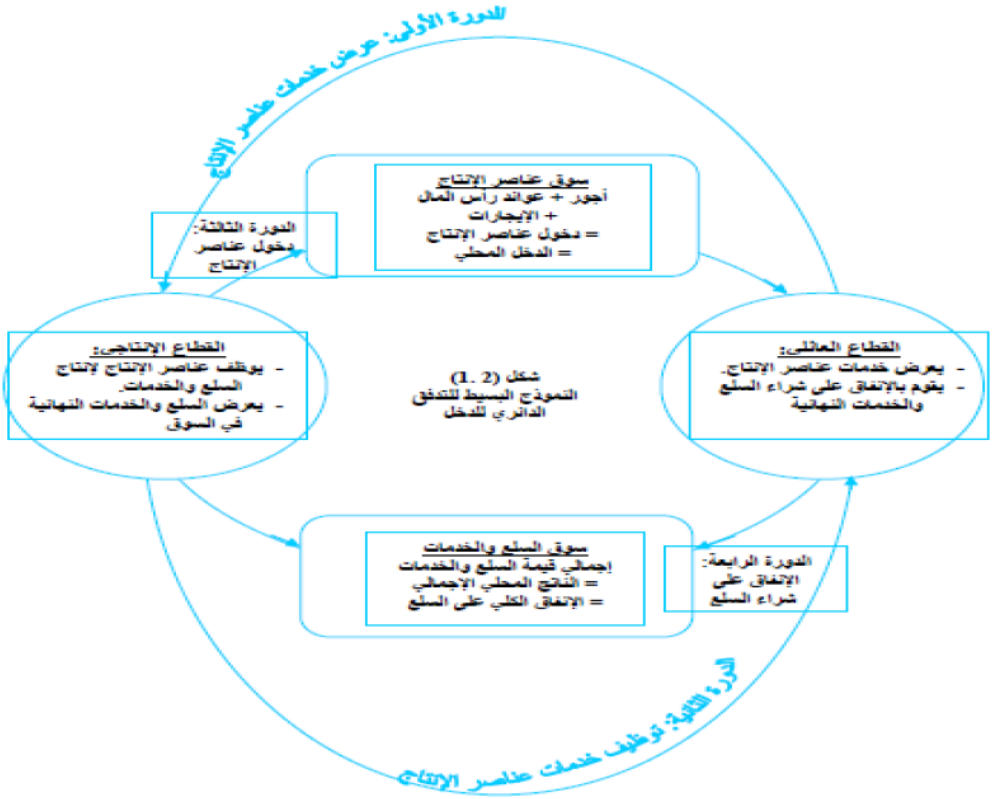

المحاضرة الخامسة:

ثالثا: النموذج العام للتدفق الدائري للدخل

لغرض توضع العلاقة المتشابكة بين قطاعات الاقتصاد الكلي بصورة أكثر واقعية:

- يتكون الاقتصاد الكلي من أربع قطاعات هي:

القطاع العائلي – القطاع الإنتاجي – القطاع الحكومي – القطاع الخارجي.

- ينفق القطاع العائلي جزءا من دخله على الاستهلاك، ويدخر الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك، أي يوجد في هذا النموذج ادخار خاص، حيث يقوم القطاع العائلي بتحويل هذا الادخار إلى استثمار من خلال الاسواق المالية والبنوك التي تتولى الوساطة بين المدخرين (القطاع العائلي) وبين المستثمرين (القطاع الإنتاجي).
- يخصص القطاع العائلي جزءا من دخله للضرائب التي يدفعها للحكومة وكذلك يدفع القطاع الإنتاجي جزءا من دخله كضرائب (ضرائب أرباح أو ضرائب إنتاج وغيرها) للحكومة.
- تقوم الحكومة باستخدام حصيلة الضرائب والإيرادات الأخرى بتمويل إنفاقها العام على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية وكذلك الإنفاق الاستثماري.
- يخصص كل من القطاع العائلي والحكومة جزءا من الثمن لشراء السلع المستوردة من الخارج وفي المقابل يخصص القطاع الإنتاجي جزءا من إنتاجه للتصدير إلى الخارج.
- نلاحظ أنه في ظل هذا النموذج تم إضافة كل من الادخار والاستثمار والضرائب والإنفاق الحكومي، وكذلك الواردات والصادرات إلى النموذج البسيط من أجل الحصول على النموذج العام للتدفق الدائري للدخل (انظر شكل 2-2).

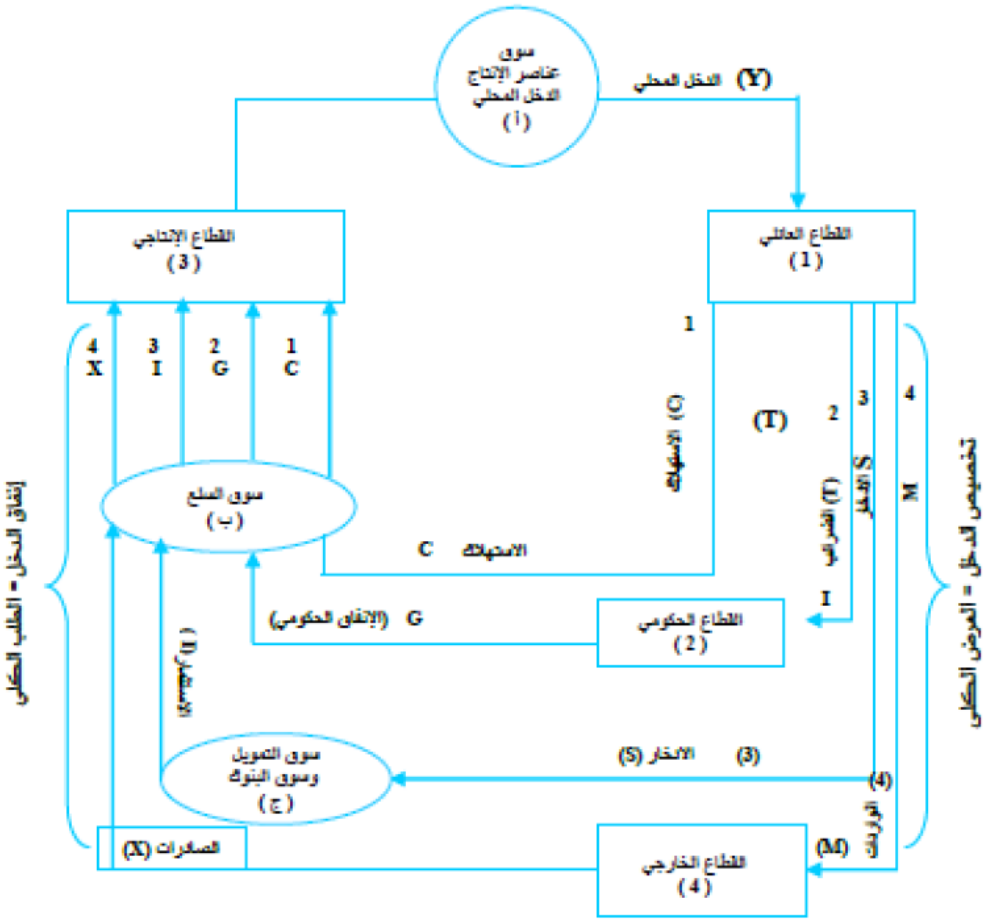

شكل (2- 2): النموذج العام للتدفق الدائري للدخل

يبين الشكل اعلاه النتائج التالية:

1) أن الدخل المدفوع لعناصر الإنتاج نظير مشاركتها في عملية الإنتاج يسمى الدخل المحلي وهو يساوي الأجور والمكافآت + عوائد رأس المال + أرباح المنظمين + إيجارات الأرض ويرمز له بالرمز (Y).

2) يخصص القطاع العائلي هذا الدخل لجوانب التخصيص الأتية:

- جزء ينفق على الاستهلاك العائلي (C).
- جزء يدفع للحكومة في صورة ضرائب (T).

- جزء يدخر (S).
- جزء للإنفاق على السلع المستوردة (M).

3) وبالمقابل فإن هذه التخصيصات للدخل يقابلها مكونات إنفاق الدخل الأتية:

الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الإنفاق الحكومي الذي تم تمويله من الضرائب (G) + الاستثمار الخاص (I) الذي تم تمويله من ادخار القطاع الخاص(S) + إنفاق العالم الخارجي على الصادرات المحلية(X).

وبشكل مختصر، فإن مكونات الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) يمكن صياغتها على النحو الآتي:

(Y), AE = C + I + G + NX

حيث ان AE = الإنفاق الكلي وهي نفسها يرمز لها (Y)

NX = صافي الصادرات = X – M

4) مما سبق نستطيع الآن الحصول على النتيجة التالية:

الدخل = الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) = قيمة الناتج المحلي

أو : **Y = C + I + G + NX**

ولكن هذا التطابق بين الدخل (الناتج) والإنفاق الكلي يذكرنا بالحسابات القومية للدخل أو الناتج القومي.

2. حسابات الناتج المحلي الإجمالي

يُظهر نظم الحسابات القومية أن هنالك ستة أساليب لقياس النشاط الاقتصادي للمجتمع وبالتالي حساب الناتج المحلي الإجمالي (GDP). من هذه الأساليب هناك ثلاثة أساليب تعتبر رئيسية وأساسية وهي الثلاثة الأولى، بينما تمثل الأساليب الأخرى، أساليب بديلة ومكملة في نفس الوقت وفقا لاهتمامات الباحثين والأهداف الرسمية للحكومات من قياس النشاط الاقتصادي للمجتمع، وهذه الأساليب هي:

1) حساب الدخل (الناتج) بطريقة تكلفة عناصر الإنتاج.
2) أسلوب الإنفاق الكلي.
3) أسلوب الناتج من السلع النهائية والخدمات.

4) أسلوب الناتج القومي الإجمالي (GDP).

5) أسلوب الدخل الشخصي.

6) أسلوب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

اولا: حساب الناتج بطريقة تكلفة عنصر الإنتاج (صافي الدخل المحلي)

يسمى هذا الأسلوب بأسلوب صافي الدخل المحلي (NDI) والقيمة التي نحصل عليها وفقا لهذا الحساب تساوي قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج التي أسهمت في إنتاج السلع والخدمات النهائية. كذلك تسمى هذه القيمة بقيمة الدخل بتكلفة عناصر الإنتاج، ولغرض توضيح البنود الرئيسية التي تحتسب في صافي الدخل المحلي، وهي على النحو الآتي:

أ- الأجور والمرتبات والمكافئات والحوافز الأخرى التي يتم دفعها لعنصر العمل نظير مساهمته بخدماته البدنية والذهنية في العملية الإنتاجية، ويسمى هذا البند بتعويضات العاملين.

ب-الأرباح التي يحصل عليها المنظمون ورجال الأعمال في المؤسسات والشركات الخاصة والتعاونية.

ت-عوائد رأس المال نظير مشاركته في العملية الإنتاجية وفقا لقاعدة المشاركة أو الفوائد التي يحصل عليها ملاك رأس المال الناجمة عن إقراض رؤوس أموالهم للمستثمرين.

ث-إيجارات وريع الأرض، حيث يحتسب فيها إيجارات المنازل والمراكز التجارية والأراضي الزراعية، وإذا كانت المنازل مسكونة لملاكها الأصليين، فإن إيجارها يحتسب وفقا لقاعدة (تكلفة الفرصة البديلة) من حيث وضع قيمة تقديرية للإيجارات لهذه المنازل.

ج-أية دخول أخرى لم تحتسب ضمن البنود السابقة وتشمل دخول أصحاب المهن والحرف والمطاعم والبقالات الصغيرة ونحوها.

إن حصيلة جمع البنود السابقة (أ + ب + ت + ث + ج) تعطينا قيمة صافي الدخل بتكلفة عناصر الإنتاج التي أسهمت بصورة مباشرة في عملية إنتاج أو توليد هذا الدخل (الناتج).

أي أن صافي الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج تساوي قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج، ولكن من الضروري التنويه إلى أن قيمة صافي الدخل المحلي لا تساوي قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق. والسبب في ذلك يبدو واضحا وليس صعبا، ذلك أن صافي الدخل المحلي يعطينا قيمة

الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج. أي يعطينا قيمة الناتج المحلي على أبواب المصانع ومواقع الإنتاج المختلفة.

وبالتالي، فإنه للحصول على قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وفقا لأسلوب صافي الدخل المحلى، فإنه أولا لابد من الحصول على الدخل المحلي الإجمالي. وهذا يتطلب إجراء بعض التعديلات على حصيلة بنود صافي الدخل المحلي السابق ذكرها (البنود أ، ب، ت، ث، ج) من أجل الحصول على الدخل المحلي الإجمالي وذلك على النحو الآتي:

- إضافة الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة الإنتاج والاستهلاك أو ضريبة المبيعات لأنها تعتبر جزءا من تكلفة الإنتاج، وبالتالي لابد أن تنعكس على أسعار السلع والخدمات في السوق، وتعتبر بالتالي بندا من بنود الدخل المحلي الإجمالي.
- إضافة مخصصات اندثار رأس المال الثابت لأنه لا يعتبر دخلا لأي من عناصر الإنتاج وإنما يعتبر جزءا من تكلفة الإنتاج تم تخصيصه وتجنيبه لإحلال معدات وأصول رأسمالية جديدة محل القديمة التي تم استهلاكها أثناء العملية الإنتاجية، ولذلك لا يحسب ضمن بنود صافي الدخل المحلي وإنما ضمن بنود الدخل المحلي الإجمالي.
- طرح الإعانات الإنتاجية التي تمنحها الحكومة لبعض مؤسسات وشركات إنتاج السلع والخدمات من أجل توفير هذه السلع للمستهلكين بأسعار مناسبة قد تقل عن الأسعار السائدة في السوق.

وبطرح قيمة الإعانات الإنتاجية تظهر التكلفة الكاملة للسلع والخدمات بأسعار السوق التي يتم احتسابها من أجل الحصول على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق. والجدول التالي يوضح طريقة صافي الدخل المحلي في حساب الناتج المحلي الإجمالي في الجدول(1-2)